مجتمع

الصين: الفيضانات تجبر على إجلاء الآلاف

أجبرت فيضانات عارمة عشرات الآلاف على النزوح عن ديارهم في جنوب الصين، مع توقع هطول المزيد من الأمطار. وأغلقت السلطات في مقاطعة غوانغدونغ المدارس والمكاتب ووسائل النقل العام وسط ارتفاع منسوب المياه، وخطر وقوع انهيارات أرضية. وفي مقاطعة جيانغشي المجاورة، لحقت أضرار بمنازل ما يقرب من 500 ألف شخص. وتضرر العدد نفسه تقريباً في غوانغدونغ، خاصة في مدن شاوقوان وخيوان وميتشو. وتسببت الأمطار الغزيرة في انهيار طرق ببعض المناطق، وجرفت منازل وسيارات ومحاصيل. (أسوشييتد برس)

كوريا الجنوبية: أول إصابة بجدري القرود

أعلنت كوريا الجنوبية، أمس الأربعاء، عن أول إصابة مؤكدة بفيروس جدري القرود وتعهدت بتعزيز أنظمة المراقبة والاستجابة ورفعت مستوى التأهب إلى «حالة الحذر» من المرض المعدي. وقالت الوكالة الكورية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، إن نتائج التحاليل والفحوص الطبية أكدت إصابة مواطن كوري يتلقى العلاج في مركز إنتشون الطبي بعد ظهور الأعراض عليه لدى دخوله البلاد قادماً من ألمانيا يوم الثلاثاء. ولم تذكر الوكالة تفاصيل عن المصاب. ورفعت الوكالة مستوى التأهب للمرض المعدي إلى «الحذر». (رويترز)

أميركا: لخفض النيكوتين بالسجائر

أعلنت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، يوم الثلاثاء، أنها تعتزم العمل على خفض مستوى النيكوتين إلى حد كبير في السجائر المباعة في الولايات المتحدة، سعياً للتوصل ضمن خطة لمكافحة السرطان إلى مستويات منخفضة بما يكفي للحؤول دون إدمان المدخنين. ويتوقع أن تعلن إدارة الأغذية والعقاقير الأميركية التي تنظم سوق التبغ اقتراحات في شأن القواعد المفترض اتباعها، وقد تَلقى على الأرجح احتجاجاً شديداً من قبل قطاع تصنيع المنتجات التبغية. وقال رئيس الإدارة روبرت كاليف في بيان إن «النيكوتين يسبب الإدمان بدرجة كبيرة»، معتبراً أن «جعل السجائر ومنتجات التبغ المحترق الأخرى مسببة للإدمان بشكل طفيف أو غير مسببة له كلياً، يساهم في إنقاذ الأرواح». ومن المتوقع أن تستغرق العملية سنوات إذ يمكن أن تؤخرها دعاوى قضائية أو تنسفها أي إدارة أميركية مقبلة على صلة بـ«لوبي» شركات التبغ النافذ. وأضافت إدارة الاغذية والعقاقير في بيانها أن «إدمان النيكوتين في المنتجات التبغية القابلة للاحتراق هو الدافع الأساسي لاستخدام هذه المنتجات بصورة دائمة». وتندرج هذه المبادرة ضمن برنامج صحي واسع يهدف إلى الحد من الوفيات الناتجة من السرطان الذي وعد الرئيس جو بايدن بخفض الإصابات به بنسبة 50 في المائة خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة. ويُعتبر السرطان ثاني سبب للوفيات في الولايات المتحدة بعد أمراض القلب والأوعية الدموية.
(فرانس برس)

(جاستن تاليس/ فرانس برس)

روسيا تخرج من نظام بولونيا للتعليم العالي

موسكو ـ **رامي القليوبي**

أثار خروج روسيا من نظام بولونيا الدولي للتعليم العالي تساؤلات الطلاب الروس والمعنيين بالتعليم الجامعي حول تأثير ذلك على جودته بالجامعات الروسية، وفرص طلابها في المشاركة في البرامج الدولية للتبادل الطلابي والدراسة في الخارج والاعتراف بشهاداتهم العلمية.

ونظام بولونيا نظام تعليمي أوروبي موحد يعتمد على بيان «منطقة التعليم العالي الأوروبي» المؤرخ عام 1999 والموقع من قبل 29 بلداً في مدينة بولونيا الإيطالية، كانت 16 منها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتضم المنظومة ثلاث مراحل تعليمية هي الليسانس والماجستير والدكتوراه، وانضمت إليها روسيا عام 2003 إثر اجتماع وزراء تعليم الدول الأوروبية في برلين.

وقبل الانتقال إلى نظام بولونيا، اعتمدت روسيا منذ عهد الاتحاد السوفييتي على نظام التخصص الذي يقتضي أن تستمر الدراسة الجامعية لخمس أو ست سنوات بلا تقسيمها إلى مرحلتي الليسانس والماجستير، وسط توقعات بأن تزيد روسيا اعتمادها على هذا النظام في مرحلة ما بعد بولونيا.

إلا أن خروج روسيا من عملية بولونيا وعودتها إلى نظام التخصص قد يزيدان من صعوبة الاعتراف بالشهادات والدرجات العلمية الروسية في الخارج ومشاركة الطلاب الروس في برامج التبادل الدولي مثل «إيراسموس».

عزل التعليم

في هذا الإطار، يعتبر الخبير في شؤون أوروبا الشرقية والوسطى إيفان بريوبراجينسكي، أن خروج روسيا من نظام بولونيا سيزيد من صعوبة التعاون الدولي في مجال التعليم، معتبراً في الوقت نفسه أن الأمر يندرج ضمن التوجه السائد في روسيا نحو عزل التعليم عن العالم الخارجي حتى ما قبل الحرب. ويقول بريوبراجينسكي الحاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسة، في حديث لـ«العربي الجديد» من العاصمة التشيكية براغ: «تستثمر روسيا الأزمة في العلاقات مع الغرب كذريعة لمواصلة عملية إخراج الروس من النظام التعليمي العالمي. من المؤكد أن العودة إلى نظام التخصص ستزيد من صعوبة التعاون الدولي المتعثر أصلاً بسبب العدوان ضد أوكرانيا، والتحاق الروس بالجامعات الأجنبية، أو الاعتراف بالشهادات عند الانتقال من بلد إلى آخر».

ويرى أن خروج روسيا من نظام بولونيا يعني عودة إلى نظام التعليم السوفييتي ويعكس سعياً لعزل التعليم الروسي عن أي تأثير خارجي، مضيفاً: «ليس هناك مشروع جاهز للتعليم العالي في روسيا بعد، لكن من السهل استشعار اتجاه الرياح. منذ لحظة الانضمام إلى عملية بولونيا التي لم تقتض توحيد التعليم، وإنما معاييره الفنية، كان أنصار الطريق الروسي الخاص يقترحون العودة إلى النظام السوفييتي بحجة عدم احتياج البلاد إلى حملة شهادات الليسانس ممن درسوا أربع سنوات فقط، داعين إلى العودة إلى نظام التخصص». وكان نائب وزير العلوم والتعليم العالي الروسي دميتري أفانسييف، قد أعلن في بداية يونيو/ حزيران الجاري، عن استبعاد جميع الجامعات الروسية من عملية بولونيا على خلفية توقيع رؤساء جامعات ومؤسسات تعليمية روسية على بيان دعم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في شنه العملية العسكرية في أوكرانيا. وفي نهاية مايو/ أيار الماضي، وصف وزير العلوم والتعليم العالي الروسي فاليري فالكوف، نظام بولونيا بأنه مرحلة قد مضت، مؤكداً أن روسيا ستطور منظومة خاصة بها للتعليم العالي ستلبي مصالح الدولة. مع ذلك، أوضح فالكوف في وقت لاحق أن إصلاح منظومة التعليم العالي لن يعني حظراً على الليسانس والماجستير، بل سيتيح لأرباب العمل والجامعات التخلي عنه لصالح نظام التخصص الذي وصفه بـ«التاريخي» مع الإبقاء على مزايا نظام بولونيا مثل فرص السفر للأساتذة والطلاب. وأظهر استطلاع أجراه موقع «سوبرجوب» الروسي لإعلانات الوظائف في إبريل/ نيسان الماضي، أن 66 في المائة من المستطلعة آراؤهم يدعمون فكرة التخلي عن نظام بولونيا في مقابل معارضة نحو 10 في المائة فقط. وكان لافتاً أن المستطلعة آراؤهم من فئتي ما فوق الـ 45 من العمر وحملة شهادات التعليم العالي، كانوا الأكثر تأييداً للعودة إلى نظام التعليم التقليدي في الاتحاد السوفييتي بنسبة تفوق 70 في المائة.

استبعاد الإنكليزية

تتعالى في روسيا الأصوات المنادية باستبدال الواردات والاستغناء عن كل ما يمت إلى الغرب بصلة، بما في ذلك في مجال التعليم. ووصل الأمر إلى اقتراح نائب رئيس مجلس الدولة في شبه جزيرة القرم التي ضمتها روسيا في عام 2014، فلاديمير قسطنطينوف، استبعاد اللغة الإنكليزية من مناهج المدارس.

تحقيق

أفغان الدنمارك

«إنقاذ أميركي» من نظام اللجوء في كوبنهاغن

قبل نحو عشرة شهور، وصل مئات الأفغان إلى الدنمارك وقد أُجلوا من بلادهم مع إمساك حركة طالبان بمفاصل الحكم. لكنّ النظام الخاص باللجوء في كوبنهاغن مارس تمييزاً بحقّ هؤلاء، الامر الذي استفادت منه واشنطن

أفغان يصلون إلى كوبنهاغن بعد إجلائهم من بلادهم قبل 10 أشهر (جاكوب كلوس راسموسن/ فرانس برس)

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

«يقولون لك: ليس مرحّباً بك في هذا البلد»، في إشارة إلى الدنمارك. هذا ما يقوله مترجم أفغاني عمل سابقاً لمصلحة الدنماركيين في أفغانستان قبل أن تسيطر حركة طالبان على السلطة في أغسطس/ آب 2021 ويُصار إلى إجلاء هذا المترجم ونحو ألف أفغاني آخرين ممّن تعاونوا مع كوبنهاغن أو غيرها في عواصم الغرب. ويحمل كثيرون من هؤلاء الذي أُجلوا مؤهلات علمية، ويتحدّث عدد منهم أكثر من لغة، وعلى الرغم من ذلك ضُنّفوا بحسب سياسة الهجرة الدنماركية المتشدّدة «مقيمين بصفة مؤقتة».

ووسط الإحباط الذي أصاب كثيرين من هؤلاء منذ وصولهم إلى الدنمارك، ووسط غياب الشعور بالاستقرار المستقبلي، لا سيّما لعائلاتهم، والمعاملة التمييزية التي استهدفتهم بحسب ما أفادوا، فقد سعى عدد منهم إلى الهجرة من جديد ومغادرة هذه البلاد. وأخيراً، باتت الولايات المتحدة الأميركية تمثّل بارقة أمل لهؤلاء، إذ تقدّم لهم إقامة دائمة وحرية التنقّل والسكن، مستفيدة من كفاءاتهم، بخلاف حالة العزلة التي يعيشونها في الدنمارك.

وتواصل السفارة الأميركية لدى كوبنهاغن، بعد وصول موظفَين حكوميين من واشنطن بداية شهر يونيو/ حزيران الجاري، العمل على إنهاء المعاملات الخاصة بالأفغان ممّن يرغبون في السفر إلى الولايات المتحدة الأميركية. وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير، شملت الموافقة نحو 200 شخص من بين نحو 900 وجدوا أنفسهم على الأراضي الدنماركية بعد الانسحاب الكبير الأميركي والغربي من أفغانستان في أغسطس الماضي، وسط قوانين لا تمنحهم الأمان ولا الاستقرار المستقبليَين. يُذكر أنّ هؤلاء الأفغان وبمجرّد وصولهم إلى واشنطن، سوف ينتقلون إلى الولاية التي يرغبون فيها، حيث يقيم أقارب أو معارف لهم.

وبعد مضيّ نحو 10 شهور على الإجلاء، ما زال اللاجئون الأفغان يعيشون ظروفاً صعبة في الدنمارك تنتفي فيها أيّ ضمانات للمستقبل. وبخلاف بعض الدول الأوروبية، بما فيها الولايات المتحدة الأميركية والسويد وأستراليا، يقيم الأفغان الذين قصدوا الدنمارك في مخيمات لجوء، ويعانون من التشديد المنتهج في هذه البلاد بشأن الهجرة واللجوء. يُذكر أنه حتى إقامة هؤلاء المتعاونين مع حلف شمال الأطلسي (ناتو) والدنمارك نفسها، غُدّت «مؤقتة» لمدّة عامين، وكان من الصعب على كثيرين الشعور بأنهم باتوا في أمان أو يستطيعون تأمين مستقبل صغارهم في البلد الذي وصفه البعض بأنّ «جيّد للدنماركيين، لكنّه ليس للاجئين والمهاجرين».

تمييز في المعاملة

إنّ وصول اللاجئين الأوكرانيين إلى الدنمارك والترحاب الكبير الذي قوبلوا به عزّزا توجّس الأفغان وغيرهم من اللاجئين من غير الأوروبيين، وبخلاف حالة الانتظار التي عاشها الأفغان، فُتحت أسواق العمل أمام الأوكرانيين الهاربين من الحرب الروسية الأوكرانية القائمة منذ فبراير/ شباط 2022، وذلك من دون اشتراط إجادة اللغة الدنماركية التي يواجهها من يريد الخروج من مخيمات اللجوء والانخراط في المجتمع.

ويبدو أنّ كوبنهاغن المتشدّدة منذ 2015 في ما يخصّ اللجوء والهجرة تدفع كثيرين اليوم إلى البحث عن «خلاص» في خارجها، خصوصاً الفئات التي تعيش من دون أفق استقرار. وبصورة متأخّرة عن غيرها من الدول الغربية، تبنّت الدنمارك سياسة منح الذين أُجلوا من أفغانستان «حماية مؤقتة»، بحسب ما أقرّ برلمانها في أكتوبر/ تشرين الأول 2021.

وقد أبلغ الأفغان، عند طرحهم سؤالاً عن مصيرهم بعد انقضاء الإقامة المؤقتة لمدّة عامين، بأنه سوف يُعاد النظر في أوضاعهم، «وفي حال تحسّن الوضع في أفغانستان فإنّها سوف تُعدّ آمنة لترحيلهم إليها». وهذا يعني تماماً مواجهة ما يواجهه السوريون الآتون من دمشق وريفها الذين يُقدَّرون بأكثر من أربعة آلاف، والذين انتهجت معهم كوبنهاغن سياسة متشدّدة، إذ نزعت عن بعضهم الإقامة وأحيل بعض آخر منهم إلى مخيّمات ترحيل بعد تجميد إقامتهم.

وعلى الرغم من الكلمات المعسولة التي تفوّه بها وزير الهجرة والدمج الدنماركي السابق ماتياس تيسفاي قائلاً إنّه «حان وقت ردّ الجميل للأفغان الذين أُجلوا وقد ساعدوا (من قبل) الجنود الدنماركيين والدبلوماسيين والمنظمات غير الحكومية، «، فقد بدا وضع أكثر من 900 شخص (بين كبير وصغير) مهدّداً وسط التشدّد ونمطية النظرة الدنماركية إلى اللاجئين بحسب البلد الأصلي، علماً أنّ ذلك تعزّز مع استقبال الأوكرانيين منذ فبراير الماضي.

تجدر الإشارة إلى أنّه من بين الأفغان الذين بقوا في مخيّمات لجوء ينتظرون الانتقال إلى سكن ومباشرة حياة طبيعية، أشخاصاً مع مؤهلات علمية، وثمّة من يملك خبرات عمل في مصارف ومؤسسات حكومية ودبلوماسية. وفي وقت تحتاج فيه الدنمارك إلى يد عاملة وتبحث عنها في دول أخرى، لم يؤطّر هؤلاء في سوق العمل، كذلك لم تُحقّق رغبات بعض حاملي الشهادات الجامعية في مواصلة دراستهم. وفي هذا الإطار، يقول الأفغاني الثلاثيني فيرهاد إنّه حلم «استكمال دراسة الهندسة، فأنا أحمل شهادة بكالوريوس. لكنّي اصطدمت بحائط مسدود وبيروقراطي جداً في الدنمارك». ويتحدّث فيرهاد وزوجته الإنكليزية بطلاقة، إلى جانب بعض من العربية، وهو عمل في أفغانستان مع قوات الناتو. ويشدّد لـ«العربي الجديد» من أحد الفنادق التي جمعتهم فيها (من بين نحو 200 شخص) السفارة الأميركية، أنّ زوجته «مصرفية وقد عملت في كابول في أكبر المصارف. وعلى الرغم من أنّنا نحمل شهادات جامعية ونتحدّث اللغات، فقد بقينا أمام مخرج واحد وواضح المقصد الا وهو العمل في شركات تنظيف». وفيرهاد ليس وحده من يشعر بـ«أسف لأنّ الدنمارك تعيش في شرنقة نمطية النظرة إلى المسلمين، بقوانين لا تصلح للقرن الجديد»، وبالتالي فإنّ خيار الانتقال إلى الولايات المتحدة الأميركية «أفضل بكثير لنا (هو وزوجته) وللصغيرين (طفلاهما دون الرابعة)».

«غير مرحّب بنا»

من جهته، يشرح مترجم أفغاني أربعيني يُدعى خالد سبب اختياره السفر إلى الولايات المتحدة الأميركية بالقول: «صحيح أنّ النظام الاجتماعي جيّد في الدنمارك، خصوصاً في ما يتعلق بالرفاهية والرعاية وشبكة الأمان، لكنّك لا تستطيع العيش على الهامش. هم (الدنماركيون) يطبّقون سياسة تعجيزية لتنفير الناس بهدف مغادرتها». ويصرّ خالد في حديثه إلى «العربي الجديد» على أنّه «يصعب عليك رؤية مستقبل لعائلتك في بلد ينتهج قوانين تهدف إلى تهميش فئات فيها على أساس الأصل العرقي». وعلى الرغم من أنّه عمل مترجماً للدنماركيين في بلاده، يرى أنّ ما جرى له ولمئات الأفغان «درس عملي عن مدى انغلاق النظام الدنماركي».

ومن بين هؤلاء الأفغان ثمّة شباب تتراوح أعمارهم ما بين 19 و25 عاماً عدّوا أنفسهم «محظوظين» لأنّهم كانوا من بين المؤهّلين للانتقال إلى الولايات المتحدة الأميركية، بسبب وجود أقارب لهم هناك. وهؤلاء عاشوا كذلك أشهراً في «انتظار المجهول»، ويحكي بعضهم عن رغبة في العمل والدراسة، فيما عدم الاستقرار والعيش في مخيّمات لجوء يعوّق أحلامهم.

حتى وإن كان قانون اللجوء الخاص بالأفغان الواصلين بعد الانسحاب الأميركي من بلادهم، يسمح نظرياً لهم العمل والدراسة، فإنّ هاجس تعلّم اللغة من دون احتكاك بالمجتمع مع توزيعهم في معسكرات نائية والخشية من أن تتحوّل بلادهم إلى «مناطق آمنة» (على طريقة دمشق وريفها) في العام المقبل، وغيرها من قضايا متعلقة باوضاعهم في «دائرة الأجانب» المسؤولة عن أوضاع اللاجئين والمهاجرين والتابعة لوزارة الهجرة، تعوّق كلّها عملياً استفادة الدنمارك من هؤلاء الذين استفاد الغرب من خدماتهم في أفغانستان نفسها.

200
هو عدد الأفغان الذين سوف يُنقلون إلى الولايات المتحدة الأميركية من بين نحو 900 في الدنمارك

ما زال الأفغان يعيشون ظروفاً صعبة في الدنمارك بعد نحو 10 شهور

يقيم الأفغان الذين أُجلوا بعد سيطرة طالبان في مخيمات لجوء دنماركية

استفادة واشنطن

وفي كلّ الأحوال، يبدو أنّ الولايات المتحدة الأميركية انتبهت إلى وجود كفاءات ومؤهلات بين الأفغان الذين أُجلوا من بلادهم، لذا أجرت سفارتها لدى كوبنهاغن مقابلات مع عدد منهم بمشاركة موظفين من واشنطن. والنتيجة أنّ نحو 200 منهم عُدّوا دفعة أولى ونُقلوا مع حقائبهم إلى فندق في وسط العاصمة الدنماركية على حساب السفارة الأميركية، بعد إبلاغهم بأنّهم حصلوا على «إقامة دائمة». وسوف تتكفّل السلطات الأميركية المعنية بتكاليف نقلهم بطائرة خاصة وبشكل جماعي.

ومنذ مايو/ أيار الماضي، كانت السلطات الدنماركية على علم بمساعي حليفتها الأميركية «سحب» مئات المؤهلين الأفغان إليها، ومن المتوقع أن تواصل السفارة الأميركية إجراء مقابلات مع مئات آخرين من هؤلاء البالغ عددهم الإجمالي نحو 900، لاكتشاف المؤهلين والراغبين في ذلك. بالنسبة إلى فيرهاد وأسرته فإنّ ذلك «يشير بوضوح إلى فارق بين الفهم الأميركي للاستفادة من مؤهلات مهاجرين والانغلاق الدنماركي خلف قوانين متشدّدة ونظرة نمطية». ويقول: «على الأقلّ لديك وثيقة مكتوبة من الحكومة الأميركية تخبرك بالتفصيل بأنّك حاصل على إقامة دائمة، وبأنّك سوف تقيم في الأيام الأولى من وصولك إلى واشنطن في أحد المراكز لإجراء فحوص وإنهاء معاملاتك، لتكون بعدها حرّاً في الانتقال إلى الولاية التي تريدها وفي العمل والدراسة، وبالتالي في الحصول على فرص مواطني البلاد ذاتها».

تجدر الإشارة إلى أنّ ثمّة مسؤولين دنماركيين يُظهرون بوضوح للأفغان بأنّه ليس مرحّباً بهم في البلد، بحسب ما يقول بعضاً من هؤلاء، لم يعقّبوا على ما تقوم به واشنطن. وعندما سألت «العربي الجديد» وزارة الهجرة عن رأيها في ما يجري، أفاد المعنيون بأنّها لا تملك سوى تعقّب مكتوب لوزير الهجرة والدمج الجديد (بعد تغيير وزاري الشهر الماضي) كورا دوبفاد بيك، وهو «حظاً موفّقاً لهؤلاء الأفغان الذين اختاروا الرحيل عن الدنمارك».

بالنسبة إلى الباحث في قضايا الهجرة واللجوء مورتن فيسترغورد، فإنّ «هجرة الأفغان الذين ساعدوا الدنمارك تشكّل فضيحة وإعادة تذكير بأنّنا لسنا بخير، على الرغم من كلّ التصريحات السابقة عن ضرورة احتضانهم ومساعدتهم». ويشدّد فيسترغورد لـ«العربي الجديد» على أنّ «الأميركيين في صدد القيام بمزيد من قشط الكفاءات، فيما يغرق سياسيّونا في هراء نظريات استحالة دمج الوافدين من خارج أوروبا. ومن المفترض أن يضعنا هذا التطوّر أمام حقيقة مزعجة» أشار إليها أفغان قالوا إنّهم غير مرحّب بهم في الدنمارك.

تعتبر تذكرة السفر بمثابة عقد يربط الراكب بشركة النقل

تنتج غالبية حوادث القطارات في تونس عن أخطاء فنية

تونس: تعويضات «مبهمة» لضحايا حوادث القطارات

تخلف حوادث القطارات مئات من المتضررين جسدياً أو نفسياً في تونس سنوياً، لكنّ مسار تعويضهم غير واضح

تونس ـ **إيمان الحامدي**

لا تزال التونسية راقية (52 عاماً) تشعر بكل التفاصيل الدقيقة لحادث اصطدام حصل في خريف عام 2021 بين قطار انطلق من الضواحي الجنوبية لتونس العاصمة وآخر كان قادماً من محافظة قابس. توضح راقية لـ«العربي الجديد» أنها كانت في المقطورة الخلفية للقطار الذي تستقله يومياً في رحلتها من محطة منطقة رادس بضاحية تونس إلى محطة ساحة برشلونة وسط العاصمة، ثم شعرت بارتطام عنيف لم تستوعب مصدره في اللحظات الأولى، ثم أشعرها صراخ الركاب وسقوط بعضهم على أرض القطار بخطر، وبأنه تعرّض لمكروه. تقول: «شعرت بارتطام القطار بعنف بجسم قوي، ورأيت الركاب يتساقطون داخله وبين الكراسي، وعمّت الفوضى خلال لحظات قليلة شهدت حالات إغماء كثيرة للركاب الذين تدافعوا للفرّ من المقطورات. وبعد دقائق وصلت سيارات الإسعاف الطبي والدفاع المدني، وأجلي الجرحى، وأخضع بعضهم إلى إسعافات أولية في المكان ذاته».

ورغم أنّ راقية أصيبت ببعض الرضوض فقط، وهو ما أظهرته الفحوص الطبية التي أجرتها في مستشفى الحروق بالعاصمة تونس، ما زال ينتابها الشعور بالخوف من القطارات، والتي تؤثر على نفسيتها، كما لم تمح هذه الحادثة من ذاكرتها. وتتحدث عن بعد الحادث، وتكشف أنها لم تحتفظ حتى بتذكرة السفر الخاصة بالرحلة، ولا تذكر أن مسؤولي الإغاثة دوّنوا بيانات هويتها بين الضحايا. وتخلّف حوادث القطارات مئات من المتضررين جسدياً ونفسياً في تونس سنوياً، أما مسار تعويضهم فغير واضح، بأن توصله بسلامة إلى وجهته المقصودة بالمقابل المادي الذي يدفعه. وفي حال وقوع حادث نتيجة خطأ بشري أو تقني فيجب أن تتحمل شركة النقل تبعاته، وتتكفل تعويض المتضررين بحسب درجة خسائرهم، استناداً إلى مقاييس معينة منها نسبة الضرر البدني والوضع الاجتماعي وغيرهما. ويخضع تعويض المتضررين من حوادث القطارات إلى مسارين قضائي وصلحي. أما التعويض فيشمل فقط الأوضاع التي تثبت فيها التقارير الطبية حصول أضرار بدنية.

وتغطي شركة النقل كلفة علاج الأضرار الطفيفة، وتكاليف التعهد الطبي الأولي للجرحى أو المصابين الذين يجليهم المسعفون وفرق الدفاع المدني من مكان الحادث. وتظل تفاصيل التعويض عن الأضرار النفسية الذي تلحق بالمصابين في حوادث القطارات بلا أي تحديد. ولاحقاً، تصرف شركة النقل ضمن مسارات الصلح أو تلك المتعلقة بالقضائية تعويضات إلى مستحقيها باعتبارها المقصد الأول والوحيد لمتضررين، وذلك بالاعتماد على جدول تقديرات للخسائر يحدده قانون صدر 2005 يقضي بإدراج بند خاص في أبواب التأمين الصحي يتعلق بالمسؤولية المدنية الناتجة عن استعمال العربات البرية ذات محرك، ونظام التعويض عن الأضرار اللاحقة بالأشخاص في حوادث المرور.

يوضح الناطق الرسمي باسم الجمعية التونسية للوقاية من حوادث الطرقات، أشرف البحياوي، في تصريحات إعلامية، أن 173 حادث قطار وقعت في السنوات الخمس الماضية في مختلف مناطق البلاد، وتسببت في سقوط 229 قتيلاً و345 جريحاً.

وتقول المسؤولة عن غرفة العمليات المركزية بوزارة الصحة، هندة الشابي، لـ«العربي الجديد»: «تنشئ وزارة الصحة عقب كل حادث قطار خلية مكلفة بمتابعة الأوضاع النفسية للضحايا، ومساعدتهم في احتواء آثار الصدمة التي تنتج عن الخوف والهلع الشديد المرتبطين بهذا الصنف من الحوادث. وعموماً تنتج غالبية حوادث القطارات في تونس عن أخطاء فنية أو عن الأوضاع السيئة للقطارات والسكك الحديد في ظل ضعف إمكانات الصيانة، ومواجهة شركة السكك الحديدية الحكومية صعوبات في تأمين متطلبات التسيير والصيانة. ولا يخفى تسيير شركة السكك الحديدية قطارات بعضها قديمة وغير مريحة من أجل تأمين خدمة النقل لآلاف المواطنين يومياً، سواء من نقاط تنتشر في ضواحي العاصمة أو بين المحافظات عبر شبكة خطوط تمتد مساحات طويلة.

وتضم شبكة السكك الحديدية التونسية 23 خطاً تغطي مسارات بإجمالي طول 2165 كيلومتراً، منها 471 كيلومتراً سكة عادية، و1686 كيلومتراً سكة مترية تتألف من 90 كيلومتراً من السكك موصولة بالكهرباء، إلى جانب سكك مزدوجة عادية ومترية يبلغ طولها 8 كيلومترات. وتشمل خدمات الشبكة الحديدية 267 محطة ونقطة توقف.

تحاول وزارة الصحة التونسية مساعدة الضحايا في احتواء آثار الصدمة (ياسين قايدي/ الأناضول)

طنجرة الكهرباء... حكاية فرن ابتكره غزيون

طنجرة الكهرباء رفيقة يوميات الغزيين منذ سنوات طويلة. تلبي احتياجات ماكولاتهم البسيطة وفي مقدمها الخبز، ولا تتطلب الا تشغيلها خلال ساعات التزود بالتيار

غزة ـ **امجد ياغي**

في منطقة الشمالي بمخيم الشاطئ غربي مدينة غزة، تستيقظ فتحية رضوان البالغة 52 عاماً يومياً لأداء صلاة الفجر، والشروع في إعداد الدقيق وعجنه وتجهيزه لصنع خبز على طنجرة الكهرباء التي تشغلها في ساعة توفر التيار عند السادسة صباحاً، بحسب الجدول المعهود لساعات التغذية التي تلي انقطاع الكهرباء خلال الليل. هذه تفاصيل يوميات فتحية في الصباح الباكر منذ 7 سنوات، أما حكايتها مع طنجرة الكهرباء فتعود إلى 35 عاماً حين تعلمت على يدي والدتها في سن العاشرة إعداد الخبز البلدي في فرن من طين، ثم اشترت أسرتها طنجرة كهرباء، واستخدمتها في تحضير الخبز ومناقيش الزعتر والجبن وبعض الفطائر الصغيرة. وتشير إلى أنها تتذكر أنها بدأت في استخدام طنجرة الكهرباء في أيام الانتفاضة الأولى عام 1987.

تعتبر طنجرة الكهرباء ابتكاراً غزياً انتشر في فلسطين خلال الثمانينيات من القرن العشرين، ولا يزال حاضراً حتى اللحظة، في حين زاد استخدامه بدرجة كبيرة قبل الحصار الإسرائيلي عام 2007. هي أشبه بفرن كهربائي منزلي صغير وقليل الكلفة تتضمن مواد من الألمنيوم والقصدير، ويحتوي على وعاء صغير لوضع الخبز، وهو يزود بالكهرباء عبر غطاء المنيوم موصول بسلك حلزوني من خليط معادن لا تصدأ، والذي ينشر الحرارة في الداخل.

رغم انقطاع التيار الكهربائي يومياً عن المنازل، تحضر طنجرة الكهرباء وتنقذ الأسر من الفقر، بحسب ما يصف كثيرون وفي مقدمهم لاجئون يحصلون على أكياس دقيق كبيرة ضمن مساعدات غذائية تمنحها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا».

واللافت أنّ ثمن طنجرة الكهرباء مرتفع حالياً مقارنة بالوضع المعيشي والاقتصادي السيئ والغلاء السائد بسبب الضرائب التي تفرض على مواد الخام المستوردة من الخارج. تقول فتحية لـ«العربي الجديد» إنه «في بداية الانتفاضة الأولى انتشرت طنجرة الكهرباء في شكل كبير في قطاع غزة، بعدما حظر الاحتلال الإسرائيلي التجوّل في المخيمات، من أجل تقييد حركة المقاومين الذين اتخذوها مقراً، ما صعّب الوصول إلى الأفران البلدية، فباتت طنجرة الكهرباء وسيلة إعدادنا الخبز إذا تواجد التيار». تضيف: «عشنا في المخيمات وسط ظروف صعبة، فكان لا بدّ من وسيلة لإعداد الخبز بسرعة لتفادي الاستهلاك الكبير للكهرباء. ونحن نعد أكثر من 100 رغيف أحياناً خلال استخدامنا طنجرة الكهرباء مرة واحدة، علماً أن أسرتي التي تضم 9 أفراد لا تستطيع شراء الخبز من الأفران، خصوصاً أن أربعة من أبنائي عاطلون من العمل. والحقيقة أن تحضير الخبز على طنجرة الكهرباء أصبح عادة بالنسبة لنا، ونحن نعلّم بناتنا منذ سن المراهقة استخدامها لصنع الخبز».

وقد تطوّر تواجد طنجرة الكهرباء في منازل الغزيين، وهي تقدم كهدايا في مناسبات الزواج أو شراء منزل جديد، كما تخبر إنعام حماد البالغة 60 عاماً والتي تعيش في حي النصر بمدينة غزة لـ«العربي الجديد». وتقول: «أهديت أكثر من 10 طناجر في مناسبات مختلفة بينها زيجات لأقارب، وهي تعتبر من الهدايا القيّمة التي تقدم لسكان المخيمات ومناطق مختلفة في قطاع غزة».

وتشير إلى أن وجود طنجرة الكهرباء انتشر بسرعة في قطاع غزة خلال الثمانينات من القرن العشرين. وتذكر أن اللاجئين في مخيم جباليا شمال قطاع غزة كانوا يصطفون وينتظرون ساعات طويلة يومياً للحصول على خبز من أفران البلدية، في وقت كانت عائلات كثيرة لا تستطيع شراء أفران حديدية، وكان تشييد أفران طينية يحتاج إلى مساحات في منازل المخيم، والتي لم تكن متاحة بسبب تلاصقها بعضها ببعض. من جهة أخرى، وفّرت طنجرة الكهرباء أعمالاً لتقنيين تولوا إصلاح أعطالها منذ أن تواجدت في الأسواق، وشجع وجودها مصانع محلية على صنع قطع غيار لها. يومياً، يتولى إياد فرج (44 عاماً) إصلاح عدد من طناجر الكهرباء داخل سوق الشيخ رضوان بمدينة غزة، ويقول لـ«العربي الجديد» إن «أسراً كثيرة لا تستطيع شراء طناجر جديدة بتجاوز ثمنها 120 شيكلاً (37 دولاراً). أما المصانع التي تصنع هذه الطناجر في غزة فقليلة بسبب الغلاء وصعوبة إدخال مواد خام من خارج قطاع غزة، في ظل الحصار الإسرائيلي المستمر». يضيف أن «أكثر من نصف المنازل في غزة فيها طناجر كهرباء، فهي ليست مكلفة مثل أنبوبة الغاز التي وصل ثمنها إلى 68 شيكلاً (20 دولاراً) ولا تحتاج إلا إلى الكهرباء. وغالبية الناس يصلحون هذه الطناجر مرة واحدة كل شهرين على الأقل، علماً أن بعضهم يعجزون عن شراء قطع غيار لها بسبب الفقر، لكنها تعتبر في بعض المنازل أهم أداة كهربائية توفّر متطلبات كثيرة، بدلاً من شراء الخبز ومأكولات جاهزة أخرى من الخارج».

طنجرة الكهرباء ابتكار غزي منذ ثمانينات القرن العشرين (محمد الحجار)

حاضرة في غزة وتنقذ أسرا (محمد الحجار)